



## قرار

### أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدعى: ن.ث.

#### من جهة،

والمدعى عليه: وزير المالية، الكائن عنوانه بمقر الوزارة بساحة الحكومة بالقصبة،  
1000، تونس.

#### من جهة أخرى

بعد الاطلاع على عريضة الدعوى المقدمة من المدعى المذكور أعلاه بتاريخ 27 جويلية 2018 والمرسمة بكتابة الهيئة تحت عدد 2018/242 والتي تفيد أنه تقدم عبر البريد الإلكتروني بمطلب نفاذ إلى المعلومة إلى وزارة المالية قصد الحصول على نسخ ورقية من حوالة بمبلغ 50,409 د تم ايداعها بتاريخ 19 مارس 1999 بحسابه الجاري بالبنك الوطني الفلاحي وصكين الأول بمبلغ 2.511,190 د تم ايداعه بنفس الحساب بتاريخ 25 أكتوبر 2000 والثاني بمبلغ 226,520 د بتاريخ 26 ديسمبر 2000، إلا أنه لم يتلق ردًا على مطلبه رغم انقضاء الأجل القانوني مما دفعه للقيام بدعوى الحال طالبا إلزام وزير المالية بتمكينه من الوثائق المطلوبة، وذلك بالاستناد إلى أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطلاع على القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.

#### قررت الهيئة ما يلي:



## من جهة قبول الدعوى:

حيث تقدّم العارض بمطلب في النفاذ إلى المعلومة إلى وزارة المالية عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 27 جوان 2018 قصد الحصول على وثائق تتعلق بعمليات مالية تخصّ حسابه البنكي المفتوح بالبنك الوطني الفلاحي.

وحيث لئن كان الحق في النفاذ إلى المعلومة يعدّ حقا أساسيا لكل شخص طبيعي أو معنوي، إلا أنّ ممارسته تخضع للإجراءات والشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث ثبت للهيئة أن الجهة المدّعى عليها لا علاقة لها بالوثائق المطلوبة التي تخصّ الحساب البنكي للعارض المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي.

وحيث طالما أن العارض لم يوجه مطلبه إلى الجهة المعنية بالوثائق موضوع مطلب النفاذ، فإنّه يتّجه التصريح بعدم قبول الدعوى الراهنة.

## ولهذه الأسباب

قرّرت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أوّلا: عدم قبول الدعوى.

ثانيا: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين.

وصدر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 11 أكتوبر 2018 برئاسة السيّد عماد الحزقي وعضوية السيّد عدنان الأسود، نائب الرئيس، والسيّدات والسادة أعضاء المجلس ريم العبيدي ورقية الخماسي وهاجر الطرابلسي وخالد السلامي ورفيق بن عبد الله.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة



عماد الحزقي